كلية التربية

قسم أصول التربية

متطلبات مواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي في مصر

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية

(تخصص أصول التربية)

إعداد

إيمان جمال محمد علي الجعبيري

باحثة ماجستير بقسم أصول التربية

كلية التربية جامعة دمياط

إشراف

الدكتور/ محمد حسن جمعة

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية جامعة دمياط

١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠ م

مقدمـــة :

يواجه التعليم في مصر الكثير من التحديات فيما يخص تمويله والإنفاق عليه، فالتمويل والإنفاق من الوظائف الأكثر أهمية وضرورة في الحياة، والوسيلة الأساسية لتقدم الشعوب وتحقيق نهضة الأمم وتوجيه عملياتها المختلفة، ومع تغيير النظام العالمي وسيطرة العولمة ورأس المال، أصبح التمويل والإنفاق من أهم أدوات وآليات السيطرة في عصر العولمة، وأصبح يقاس تقدم الشعوب بما تمول به أنشطتها وقطاعاتها المختلفة، وخاصة مايتم إنفاقه علي التعليم لاعتباره أحد الأعمدة الأساسية لحراك المجتمع.

والتعليم هو المعيار الأول لنجاح الدول، لأنه هو الوسيلة التي يتم من خلالها إعداد الموارد البشرية المؤهلة وتكوين رأس المال البشري القادر على تنفيذ الخطط المختلفة والسياسات، التي من شأنها تحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التكيف والتوافق مع عصر العولمة ومتطلباته(١).

ومع زيادة الطلب على التعليم في مصر وارتفاع تكلفته، أصبح تمويل التعليم والإنفاق عليه من أبرز المشكلات التي يواجهها نظام التعليم المصري، نظراً للتداعيات المختلفة على المستوي الاقتصادي والاجتماعي، والشأن الداخلي المصري، والتداعيات العالمية والدولية التي تتطلب المواكبة في ظل محدودية الموارد ومركزية الإنفاق، فالتمويل الحكومي في مصر هو المصدر الرئيسي للإنفاق على التعليم، وهو الضامن لمجانيته وتقديم تعليم للجميع دون تمييز بفرص متكافئة، لاعتبارها قضية محسومة بنص الدستور(٢).

وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في ذلك، إلا أن التعليم بشكل عام والتعليم الابتدائي بشكل خاص يتطلب مزيد من الجهود لتحقيق الإنصاف والعدالة اللازمة وضمان الحق في التعليم للجميع، مع الأخذ في الاعتبار تزايد احتياجات النظام التعليمي(٣).

ونظراً للوضع الاقتصادي الداخلي للبلاد، وانخفاض الناتج القومي، وزيادة التضخم، أدى ذلك إلى ضعف قدرة المخصصات المالية الحكومية على تلبية الاحتياجات المختلفة للتعليم والتوسع فيه.

الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على مصادر تمويل وإنفاق متعددة للوفاء باحتياجات النظام التعليمي، والمتمثلة في المشاركة في تمويل التعليم وتقديم الخدمات التعليمية، وزيادة دور القطاع الخاص في ذلك، والتوسع في سياسات الخصخصة والانفتاح(٤).

تلك السياسات التي أدت إلى قبول المساعدات الخارجية لتمويل التعليم للإسهام في رفع كفاءته وتطويره، ويأتي ذلك التمويل في شكل مساعدات تقدمها حكومات الدول المتقدمة، ومنظمات دولية عالمية، الأمر الذي أدى إلى ممارسة الضغوط من الدول والمنظمات المانحة، والتأثير على السياسة التعليمية في مصر وصنعها، فهي بمثابة أداة مالية للسيطرة أكثر من إسهامها في التطوير والتجويد(٥).

ولكي يحقق التعليم بمراحله المختلفة في مصر أهدافه ونتائجه، عليه أن يستجيب لكل هذه التحديات فيما يخص تمويله والإنفاق عليه، لتوفير فرص تعليم آمنة وعادلة بعيداً عن سياسات الهيمنة والسيطرة على سياساته.

إن مشكلة تمويل التعليم في مصر والإنفاق عليه لا يمكن النظر إليها على أنها مشكلة تقتصر حلولها فقط على زيادة جهات التمويل ومصادره ومخصصاته وتنوع الإنفاق، حيث تتلخص مشكلة تمويل التعليم الإنفاق عليه في عدد من الأسباب أهمها(٦):

أ- سوء توزيع الموارد المالية.

ب- انخفاض كفاءة استغلال الموارد وغياب الاستثمار الأمثل بها.

الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة النظر في هيكل التمويل والإنفاق القائم، والحد من الهدر، والاتجاه نحو الترشيد في الموارد المختلفة، والاستفادة منها بفاعلية أكثر لتحقيق التوازن فيما ينفق وما يتحقق من نتائج على المستوى التنموي ضمن آليات للشفافية والموضوعية تتفق مع المعايير العالمية لتحقيق مبادئ التمويل والإنفاق للاستثمار في التعليم والتعلم مدى الحياة، والتي تعتمد على أن تلتزم الحكومات بتحقيق العدالة والإنصاف التعليمي، الذي يمكن المتعلمين من اكتساب المهارات والكفايات الأساسية،

التي تساعدهم على المواكبة والتكيف مع التحديات الداخلية والخارجية، وضمان الحق في التعليم والتعلم المستمر للجميع(٧).

مشكلة البحث:

تعد مرحلة التعليم الابتدائي من أهم المراحل في نظام التعليم المصري نظراً لكونها الأساس الذي يبنى عليه نجاح الفرد المتعلم في جميع المراحل التعليمية التي يلتحق بها طوال حياته ، ونجاحه في التكيف مع الحياة بتحدياتها المختلفة.

فالتعليم الابتدئي "هو عصب نظام التعليم وعموده الفقري ، ولا يمكن لأي نظام أن يسقيم ما لم يكن هناك تعليماً مجانياً إلزامياً متميزاً" بكفاءة وجودة عالية (٨).

ونظراً لما يعانيه التعليم المصري من أزمة مالية، حيث تظهر ملامح هذه الأزمة في تعاظم الإنفاق الجاري على التعليم على حساب الإنفاق الاستثماري، والتباين في عرض الخدمة التعليمية، واستحواذ مدارس على خدمات تعليمية أكثر على حساب مدارس أخرى أكثر احتياجاً، وانخفاض كفاءة المستغل من الموارد المالية المتاحة في التعليم، والهدر في تخصيص الموارد الناتج عن غياب السياسات والمعايير التي تحكم الإنفاق التعليمي وتوزيعه على المخصصات التعليمية المختلفة، حيث أن الهدر هو القوة المدمرة لأي نظام تعليمي، فعلى الرغم من تعاظم الإنفاق على التعليم إلا إن العائد من هذا الإنفاق ضعيف، وهذا يشير إلى وجود خلل في التوازن الوظيفي للإنفاق على التعليم مما أدى إلى أن حجم مدخلات الإنفاق على التعليم تكون أكبر بكثير من مخرجاته وعوائده، فانعكس كل ذلك على مجانية التعليم وكفاءتة وفعاليتة وتقديمه بالكم والنوعية المناسبة التي تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة للتعليم بمختلف مراحله.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس للآتي:

\

ما أهم متطلبات مواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي بمصر؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١) ما الإطار المفاهيمي للهدر في الإنفاق على التعليم؟

٢) ما أهم المعوقات التي تواجه الإنفاق على التعليم الابتدائي وتؤدي إلى الهدر في موارده؟

٣) ما الآليات المقترحة لمواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي بمصر؟

أهداف البحث:

١) التعرف على الإطار المفاهيمي للهدر في الإنفاق على التعليم.

٢) التعرف على أهم المعوقات التي تواجه الإنفاق على التعليم الابتدائي وتؤدي إلى الهدر في موارده.

٣) وضع مجموعة من الآليات المقترحة لمواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي بمصر.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في محورين:

المحور الأول: الأهمية النظرية للبحث والتي تتحدد في:

١) تنبع أهمية البحث في كونه استكمالاً لما قام به الباحثون في مجال الهدر التعليمي.

٢) تنبع أهمية البحث في أهمية موضوعه ، حيث يعد مواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي بمصر من أهم المتطلبات التعليمية التي تحقق تعليم إلزامي متميز بكفاءة عالية وفقاً لمتطلبات العصر.

٣) تنبع أهمية البحث في أهمية المرحلة التعليمية التي يتناولها وهي مرحلة التعليم الابتدائي بمصر، لما لها من دوراً هام في إعداد العنصر البشري، المؤهل للالتحاق بمراحل تعليمية أخرى ، والمهيأ للتوافق مع متطلباتها ، قابل للتطوير والتنمية واكتساب المزيد من المهارات وفرص التعلم التي تساعدة على التوازن العقلي والجسدي والروحي والاجتماعي.

المحور الثاني : الأهمية التطبيقية للبحث والتي تتحدد في:

يتناول البحث مشكلة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي المصري والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه الإنفاق التعليمي بشكل دقيق للوصول إلى تقديم آليات مقترحة لمواجهة تلك المشكلة ، قد تساعد صناع القرار التعليمي ومن يهمه أمر التعليم في مصر في تحقيق الرشادة في موارد التعليم الابتدائي واستثمارها بالشكل الأمثل الذي يحقق عوائدها المأمولة.

منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي منهج البحث الوصفي التحليلي، فهو المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة البحث وأهدافه، نظراً لكونه طريقة بحثية تساعد بشكل كبير على الوصف والتحليل والتفسير العلمي المنظم لمشكلة البحث للوصول إلى غايتها، والعوامل التي أدت إليها وبيان العلاقة بينها، والآثار التي أحدثتها، ورصد المعلومات والنتائج بشأنها وصياغتها بأسلوب محدد[٩]، للاستفادة منه في وضع آليات مقترحة لمواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي بمصر.

مصطلحات البحث:

يتضمن البحث المصطلحات الآتية:

(١) الهدر التعليمي:

عرفه **(على حسين حورية، ٢٠١٧)** بأنه كل خسارة ناجمة عن الجهود المختلفة المتعاظمة المبذولة في التعليم، والتي لا تحقق العوائد المنشودة لها من الناحية الكمية والكيفية[١٠].

(٢) الإنفاق على التعليم:

عرفه **(سراء سالم داؤد الجرجوسي،٢٠١٩)** بأنه الأموال والمخصصات المالية التي توفرها الدولة من ميزانياتها الحكومية، أو تقدم من هيئات ومؤسسات محلية وعالمية للصرف على التعليم، وتلبية حاجاته والنهوض به والارتقاء بمستوياته الكمية والنوعية[١١].

(٣) التعليم الابتدائي:

عرفه **(قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١)** "بأنه حلقة من حلقات التعليم الأساسي الإلزامي الذي يتكون من حلقتين حلقة التعليم الابتدائي ومدتها ست سنوات، وحلقة التعليم الإعدادي ومدتها ثلاث سنوات، فهو حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، تلتزم الدولة بتوفيره في مدارسها بالمجان ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية.

ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية.

ويهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن من يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه.

وتنظم الدراسة في تلك المرحلة لتحقيق مايلي[١٢]:

- التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة.
- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج.
- توثيق الإرتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العلمية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات.
- تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعلمية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها.
- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها، بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية، على أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعي والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة".

إجراءات البحث:

يتكون البحث الحالي مما يلي:

- **أولاً** : الإطار المفاهيمي للهدر في الإنفاق علي التعليم.
- **ثانياً** : أهم المشكلات التي تواجه الإنفاق على التعليم الابتدائي في مصر وتؤدي إلى الهدر في موارده.
- **ثالثاً**: الآليات المقترحة لمواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي في مصر.

أولاً : الإطار المفاهيمي للهدر في الإنفاق علي التعليم:

أ- مفهوم الهدر في التعليم:

الهدر هو مصطلح يشير إلى مجموعة من الممارسات العفوية أو المتعمدة التي تؤدي إلى الانصراف عن جوهر العمل في المؤسسات التعليمية بما لا يحقق أهداف العمل وتحقيق الاستثمار الأمثل في العملية التعليمية(١٣).

كما يعرف الهدر بأنه أي خسارة تحدث في النظام التعليمي وعملياته المختلفة، فهو مصطلح اقتصادي اقترن بالتربية نظراً لكونها نشاط اقتصادي يستخدم فيه الكثير من الإمكانيات والموارد البشرية، وينفق عليه الكثير من الأموال من مصادر متعددة لتكوين الثروة البشرية المؤهلة التي يمكن الاستثمار في معارفها وقيمها واتجاهاتها لتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي المنشود لأي دولة(١٤).

ويعرف الهدر بأنه مصطلح يشير إلى فشل النظام التعليمي في توفير التعليم للجميع بجودة عالية وفقاً للمعايير العالمية لجودة التعليم، وفشله في الاحتفاظ بطلابه واحتوائهم في مناخ مدرسي جاذب ومحفز ينطلق بقدراتهم، ويؤهلهم للانتقال للمراحل التعلمية الأخرى بسلاسة في الفترة الزمنية المحددة لذلك بدون إخفاق من شأنه يحمل النظام التعليمي أعباء إضافية(١٥).

ب- مفهوم الإنفاق على التعليم:

الإنفاق على التعليم هو تخصيص مبلغ من الموازنة العامة للدولة للصرف على التعليم، ويرتبط هذا المبلغ بالدخل القومي، وإجمالي الإنفاق الحكومي، والنسبة بين المخصصات الحكومية المحددة للتعليم والدخل القومي وإجمالي الإنفاق الحكومي، توضح جهد الدولة في الارتقاء بالتعليم، ويتخذ ذلك كأساس للمقارنة بين الدول(١٦).

كما يعرف الإنفاق على التعليم بأنه إنفاق ينقسم إلى نوعين هما الإنفاق الحكومي على التعليم، والإنفاق العائلي على التعليم، فالإنفاق الحكومي على التعليم هو كم الأموال التي تدرج في الموازنات الحكومية بصورة دورية ودائمة للإنفاق على التعليم، وتتأثر تلك الأموال بالناتج القومي الإجمالي للدولة، أما الإنفاق العائلي على التعليم فهو المبالغ المالية التي تنفقها العائلات في صورة مصروفات وتكاليف مقابل الخدمات التعليمية التي تقدم للطلاب على اختلافها(١٧).

ويعرف الإنفاق على التعليم بأنه استثمار من شأنه تعزيز رأس المال البشري، والذي بدوره قد يساهم في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، وذلك وفقاً لما أقره البنك الدولي، وبنك التنمية، بأن أكبر مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية نفذت من خلال الاهتمام الشامل والجيد بقطاعي التعليم والصحة(١٨).

ويعرف البحث الهدر فى الإنفاق على التعليم الابتدائي إجرائياً:

بأنه تضخم و تعاظم الإنفاق على التعليم الابتدائي في مصر من المصادر المتعددة للتمويل والإنفاق، وزيادة تكاليفه التي يقابلها انخفاض كفاءة مخرجاته، وعجز نظام التعليم المصري عن تحقيق الأهداف الكمية والكيفية المنشودة من تلك المرحلة .

ثانياً: أهم المشكلات التي تواجه الإنفاق على التعليم الابتدائي في مصر وتؤدي إلى الهدر في موارده.

يوجد الكثير من المشكلات التي تؤدي إلى الهدر في التعليم الابتدائي والتي تحوله عن تحقيق عوائده المنشودة في تحقيق الاستثمار الأمثل لموارده بأقل تكلفة وجهد، ومن هذه المشكلات ما يلي:

أ- مركزية الإنفاق على التعليم :

الإنفاق على التعليم هو إنفاق مركزي، فالسلطة المركزية والمتمثلة في وزارة التربية والتعليم هي المسئول الأول عن الإنفاق على التعليم بمختلف مراحله، وهي التي تتولى مسئولية تحديد عدد العاملين في المراحل التعليمية المختلفة والسيطرة على بند رواتبهم في الموازنات الحكومية المحددة للتعليم مع إعطاء قدر بسيط من الصلاحيات للمدارس بشأن الإنفاق الجاري على مستلزماتها التعليمية، وتتم الرقابة على الأموال وكافة شئون الإنفاق على التعليم من قبل السلطة المركزية الحكومية(١٩).

ب- التوسع في خصخصة التعليم:

وذلك من خلال التوجه نحو التوسع في التعليم الخاص والأجنبي، وتوفير كافة التسهيلات للقطاع الخاص من إعفاءات ضريبية، وإعفاءات من الرسوم المختلفة، الأمر الذي أدى إلي زيادة معدلات ربحية القطاع الخاص(٢٠)، وتحويل التعليم إلى سلعة يستثمر فيها لتحقيق أغراض ربحية، ومادة تخضع لقانون العرض والطلب، ويكون ذلك لصالح الأغنياء، ومن يدفع أكثر للحصول على فرص التعليم، وتهديداً لمبدأ مجانية التعليم وتوفيره كحق للجميع بفرص متكافئة بلا تمييز (٢١).

ت- عجز الموارد المالية المتاحة للتعليم عن تلبية متطلبات تطويره:

على الرغم من زيادة الميزانيات الموجهة للتعليم بمختلف مراحله سنة تلو الأخرى، إلا أن هذه الميزانيات غير قادرة على تلبية احتياجات التعليم ومتطلبات تطويره والوصول به إلى الفاعلية المطلوبة، ويرجع والسبب الرئيس في ذلك إلى تراكم الأزمات المالية التي مر بها نظام التعليم المصري عبر السنوات المختلفة، والتي تم التعامل معها بسطحية وخاصة في فترة السبعينات والتمانينات دون الاعتماد على آليات حقيقية تحقق الكفاءة الفعلية لعمليات التمويل والإنفاق التعليمي(٢٢).

ث- سوء توزيع الموارد المالية المتاحة للتعليم:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في توفير الميزانيات الحكومية للإنفاق على التعليم العام قبل الجامعي بمختلف مراحله ، إلا أن النسبة الكبيرة من هذا الإنفاق

موجهة إلى الإنفاق على أجور مرتبات العاملين في قطاع التعليم ، حيث بلغت قيمة الإنفاق على بند أجور ومرتبات العاملين في قطاع التعليم العام في السنة المالية "٢٠٢٠/٢٠١٩" = "٧٥،٥ مليار جنيه" من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم العام بمصر والتي بلغت قيمته ٨١،٣٩ بنسبة"٩٢,٨%" من جملة الإنفاق على التعليم العام بمختلف مراحله(٢٣)، الأمر الذي أثر سلباً على فرص التوسع في التعليم، وإنشاء المدارس، وتوفير متطلباته المختلفة(٢٤)، وعجزه عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية(٢٥). فأدي ذلك إلي كثافة الفصول وتعدد الفترات الدراسية، واتجاه الأسر المصرية إلى الدروس الخصوصية، التي أدت إلى الضغط المادي على الأسر(٢٦).

ج- الوضع الاقتصادي في البلاد والإنفاق على التعليم:

يعتبر الوضع الاقتصادي للدولة من أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم في مختلف مراحله، ونظراً للوضع الإقتصادي ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية، توجه الدولة النصيب الأكبر من الإنفاق إلى قطاعات تنظر إليها على أنها قطاعات تحقق أرباح وعوائد مالية ملموسة ، بينما تنظر إلى قطاع التعليم على أنه قطاع خدمي، فأثر ذلك على حجم المخصصات المالية التي توجه للتعليم وعمليات تطويره والنهوض به(٢٧).

ح- انخفاض الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة للتعليم:

على الرغم من محدودية الموارد المتاحة للإنفاق على التعليم فإن استخدامها وتخصيصها لا يتم بشكل يحقق الكفاءة المطلوبة، التي تساعد على تحقيق الأهداف المنشودة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود ما يشجع علي استخدام الموارد بالشكل الأمثل الذي يحقق الاستثمار الجيد، نظراً إلى مركزية اتخاذ القرار، وجمود التشريعات القوانين الذي لا يتيح للمدارس حرية التصرف في استغلال مواردها إلا بقدر بسيط(٢٨)، إضافة إلى سوء الإدارة المركزية للموارد المالية المخصصة للتعليم، وغياب الرشادة في الإنفاق على بنود إنشاء المدارس، وأعمال الصيانة، وتدريب المعلمين، وطباعة الكتب المدرسية، وعدم وجود معايير واضحة تحكم عملية تقدير الإنفاق والقرارات المتعلقة به الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء المالية في ذلك الشأن(٢٩).

خ- تعاظم الإنفاق على التعليم بمختلف مراحله بلا عائد:

مصادر التمويل للإنفاق على التعليم بمختلف مراحله هي مصادر متنوعة مابين التمويل الحكومي وما تنفقه الأسر على التعليم وما يقدم للتعليم من معونات ومنح وقروض وتبرعات وهبات من الداخل أو الخارج، فهي جهود ليست بضئيلة لتوفير متطلبات التعليم المختلفة، فعلى الرغم من تعاظم الإنفاق على التعليم من مصادرة المختلفة إلا أن العائد من هذا هو نسب منخفضة وأقل بكثير من توقعات المجتمع، وقصور التعليم وعجزه عن تقديم مخرجات تعليمية بالكم والنوعية التي تحقق الأهداف المأمولة[٣٠]. ويرجع السبب الرئيس في قصور التعليم وعجزه عن تحقيق أهدافه وتحويله إلى تعليم استهلاكي بلا عائد إلى الازدواجية في انتشار أنواع مختلفة من التعليم كالتعليم العام والخاص والتعليم الديني والحديث والعام والفني بتخصصاته المختلفة البعيدة عن متطلبات البيئة[٣١]، وابتعاد صنع القرار التربوي في مصر عن الدراسات العلمية الدقيقة التي تقوم على التفكير العلمي الموضوعي الذي يعتمد على البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة، والدراسة الحقيقية للواقع بكل أبعاده وتحدياته، وافتقاد النظام التعليمي في مصر إلى عنصر المبادئة في الإصلاح، واقتصار التطوير على الأخذ بنماذج الدول المتقدمة في التطوير، في محاولة للحاق بها، فأصبحت محاولات الإصلاح في مصر هي محاولات تكرارية ترددية بعيداً عن بيئة المجتمع ثقافته وهويته واحتياجاته الفعلية[٣٢]، وجهود مهدرة لا تحقق أهدافها.

د- ارتفاع متوسط تكلفة الطالب:

أدت زيادة الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم لتوفير متطلباته واحتياجاته وتحقيق الاستيعاب ومواجهة الزيادة في أسعار الخدمات بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية والتضخم المالي إلى إرتفاع تكلفة الطالب وما ينفق عليه[٣٣]، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط إنفاق الاسر على التعليم والتي بلغت قيمته ٣٦٩٩،٥ جنيه بنسبة ٩،٢% من مبلغ متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسر المصرية والتي بلغت قيمته ٣٦٧٠٩،٨ جنيه[٣٤]، ويظهر ذلك من خلال ما تنفقه الأسر المصرية للحصول على الخدمات التعليمية المختلفة، ودفع الرسوم في التعليم

بشكل مباشر أو غير مباشر، وشراء الكتب والملابس، والإنفاق على الدروس الخصوصية الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من أموال الأسر المصرية[٣٥].

ذ- مركزية التخطيط لإصلاح التعليم:

التخطيط لإصلاح التعليم في مصر يقتصر على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، بعيد عن أي مشاركة في اتخاذ قرار الإصلاح، مما أدى إلى بعد التخطيط عن الاحتياجات الفعلية التي تناسب كل منطقة تعليمية، وإلى أن تكون جهود التخطيط في مصر جهود مهدرة عاجزة عن تحقيق الأهداف المنشودة للإصلاح بشكل فاعل[٣٦].

ر- الاتكالية على الإنفاق الحكومي في التعليم:

أدى اعتماد المجتمع واتكاله على أن الدولة هي المسئول عن الأول تمويل التعليم والإنفاق علية إلى أن يكون إنفاق الدولة على التعليم إنفاق جاري بنسب مرتفعة في محاولة لإرضاء المجتمع ومواجهة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وليس إنفاق موجه لتحقيق عائد استثماري[٣٧].

ز- ضعف دور مشاركة المجتمع في دعم مؤسسات التعليم:

ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها ما حددته (أمل عبد الفتاح محمد، ٢٠٠٩) في[٣٨]:

١. قولبة مشاركة المجتمع ووضعها في أطر معينة خاضعة للقرارات والسياسات المركزية.
٢. افتقار الثقافة العامة في التعليم إلى المفهوم الإيجابي للمشاركة والعمل التطوعي لإصلاح التعليم.
٣. الافتقار إلى بيان تشريعي وقانوني من شأنه حماية المبادرات المختلفة للمشاركة المجتمعية في التعليم.

س- ضعف المناخ التنظيمي والإداري السائد في قطاع التعليم :

ويرجع ذلك إلى مجوعة من الأسباب أهمها ما حدده (أحمد نجم الدين عيداروس، ٢٠١٦) في[٣٩]:

١. اقتصار صلاحيات رسم سياسة التعليم، وتعيين المعلمين، وإدارة قرارات التعليم على اختلافها، وتصميم المناهج المقدمة، وتحديد ميزانيات التعليم، وتحديد أساليب الامتحانات على وزارة التربية والتعليم في مصر، دون مشاركة الجهات التعليمية على المستوى المحلي.
٢. التزام نظام التعليم في مصر بمبدأ الأقدمية، وغلبته على مبدأ الكفاءة في اختيار القيادات التربوية.

إضافة إلى ما حدده (على صالح جوهروآخرون، ٢٠١٨) من أسباب في[٤٠]:

بُعد سياسات أجور ومرتبات العاملين في قطاع التربية والتعليم في مصر عن الفلسفة الحقيقية التي يقوم عليها نظام الأجور والمرتبات، والتي، تقوم على:

١. الارتباطية بالأهداف العامة للنظام التعليمي وقيمه.
٢. تحقق التنافسية بين العاملين، وتحافظ على العمالة الماهرة التي لها القدرة على تحقيق التميز.
٣. ارتباط الأجور والمرتبات وحوافز العاملين بالأداء والإنجاز الفعلي بمهارات عالية وبجدارة.
٤. تحقق رضا العاملين في قطاع التعليم، مما يؤدي إلى زياة دافعيتهم إلى التحسين المستمر الذي يساعد على تحقيق الجودة والتميز في العمل.
٥. مراعاة فاعلية التكلفة، وتحقيق مردود إيجابي لكل ماينفق.

إضافة إلى بعض الأسباب الأخرى وتظهر في:

١. غياب مبدأ الترشيد المالي والإداري، ومبدأ المحاسبية والمساءلة والمراقبة في قطاع التعليم[٤١].
٢. تضخم عدد العاملين في قطاع التعليم في مصر[٤٢]، وانخفاض كفاءة وجودة العمل والافتقار إلى المعايير المحددة الواضحة التي من شأنها معالجة فوضى الأجور، وتحقق عدالة الإنفاق على هذا البند[٤٣].
٣. افتقار النظام التعليمي إلى المرونة في هياكله الإدارية والتنظيمية التي تساعد على قبول التطوير لتحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات المختلفة[٤٤].

٤. غياب رؤى التعليم في الإصلاح عن نتائج البحوث التربوية وما وصلت إليه من حلول واقعية لمشكلات التعليم في مصر بمختلف مراحله[٤٥].

٥. قصور الأهداف الموضوعة لإصلاح التعليم عن مسايرة المتغيرات والتحديات بشكل فعلي، وذلك لمثالية هذه الأهداف على المستوى النظري الورقي، وليس على المستوى التنفيذي[٤٦].

٦. خلل السياسات التعليمية واضطرابها وتناقضها، وتأثر قرارات التعليم وتحديد مصيره بتغير المسئولين في التعليم[٤٧].

٧. بعد خطط الإصلاح التعليمي عن شمول الفئات الضعيفة والأقل فقراً والأشد حرماناً في المجتمع واستيعابها داخل النظام التعليمي[٤٨].

٨. غياب الاتفاق على الأهداف التي يجب أن تصل إليها التربية، وعلى مادة التربية وإجراءاتها ومحتواها[٤٩].

٩. افتقار النظام التعليمي إلى وضع سياسات مناسبة لقبول الطلاب فى المراحل التعليمية على اختلافها من شأنها التأكد من مستوى الطالب وأحقيته في الالتحاق بالمراحل التعليمية، بما يحقق الانتقال السلس إلى المراحل التعليمية الأخرى بدون اخفاق[٥٠].

١٠. كثرة التدخلات السياسية وسيطرة النخب في توجيه سياسات التعليم، التي أدت إلى اضطراب سياساته[٥١].

ش- الرسوب والتسرب من التعليم وإهدار جهوده في تحقيق الاستثمار في العنصر البشري بشكل فاعل:

ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب في مستويات متعددة أهمها:

١. على المستوى الدستوري والقانوني:

تظهر هذه الأسباب فيما حدده (وائل قاسم راشد، ٢٠١٢) في الآتي[٥٢]:

- ضعف تحقيق مجانية التعليم التي يكفلها الدستور المصري.
- ضعف قوانين إلزامية التعليم وتحقيق الديمقراطية في التعليم.

٢. على المستوي الاقتصادي:

تظهرهذه الأسباب فيما حدده (محمد محمدي محمد مخلص، ٢٠١٧) في[٥٣]:

- التضخم وارتفاع تكلفة التعليم مما أدى إلى تفاقم الأعباء، وضعف قدرة الحكومات والأسر على توفير الاحتياجات المختلفة للتعليم.
- الاستمرار في تطبيق المجانية التعليمية، وسياسة التوسع في التعليم وتحقيق الجودة، وتشجيع الإقبال المجتمعي علية رغم زيادة تكلفة التعليم، وارتفاع اسعار الخدمات التعليمية.

٣. على المستوى الاجتماعي:

تظهر هذه الأسباب في:

- غياب الدور المجتمعي للتعليم، أدي إلى ضعف انتماء المجتمع للتعليم[٥٤].
- الخلفية الإجتماعية للأسرة من أهم المسببات التي تؤدي إلى الهدر في التعليم، فإذا كانت الخلفية الاجتماعية للوالدين في الأسرة تعتمد على الزراعة والعمل الحرفي أو المهن اليدوية كمصادر لدخل الأسرة، فأنهم يفضلون التحاق أبنائهم بتلك المهن والحرف لتحقيق الكسب المباشر، بدلاً من تحمل أعباء وتكاليف التعليم[٥٥].

٤. على المستوى التعليمي:

على مستوى مؤسسات التعليم يوجد الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى رسوب الطلاب وتسربهم وضياع الكثير من الجهود المبذولة في التعليم الإبتدائي وتظهر هذه الأسباب فيما حدده (عبد العزيز عبدالله العريني، ٢٠٠٢) في[٥٦]:

- إلحاق المعلمين بدورات تدريبية أثناء الدوام الدراسي الرسمي، أوتكليفهم بأعمال أخرى خارج المدرسة بما يؤثر بالسلب على كفاءة وفاعلية الدوام الدراسي.
- ضعف الأنشطة الطلابية المقدمة داخل بالمدارس بسبب الإمكانات المادية والمالية، مما يؤثر على فاعلية الأنشطة وتحقيق جدواها، فتصبح جهود مهدرة في المؤسسات التعليمية، وعبء ثقيل على المعلمين وعلى الطلاب.
- ضعف القيادات التربوية في المؤسسات التعليمية، وضعف قدرتها على تحقيق الحزم العادل وتفعيل نظم الثواب والعقاب.

- ضعف الوعي لدى بعض المعلمين بأهمية استثمار وقت العملية التعليمية، ومدي تأثيره على تحقيق كفاءة التعليم.

إضافة إلى ما حددته (أمل عبد الفتاح محمد، ٢٠٠٩) من أسباب في[٥٧]:

- قصور بعض المؤسسات التعليمية عن حل المشكلات المختلفة للطلاب.
- ضعف قدرة المعلمين وضعف تأهيلهم بالقدر الكافي الذي يسمح بتوصيل المادة العلمية، والتقويم الصحيح للطلاب، والاهتمام بضعيفي التحصيل من الطلاب.
- قلة التجهيزات والإمكانيات المختلفة في مؤسسات التعليم، مما يمثل ذلك قصور في بنية مصادر المعرفة وعدم الإفادة منها بالشكل الصحيح المحفز للعملية التعليمية.
- جمود طرق التدريس المقدمة داخل المؤسسات التعليمية، وافتقارها إلى عنصر التشويق.

إضافة إلى بعض الأسباب الأخرى وتظهر في:

- إصابة بعض الطلاب بالملل من البيئة المدرسية غير المحفزة لقدراتهم المختلفة[٥٨].
- كثرة الصراعات وغياب الثقة بين العاملين داخل المؤسسات التعليمية [٥٩].
- غياب مبدأ التمكين الإداري داخل المؤسسات التعليمية الذي يتيح لها أكبر قدر من المرونة في تحديد البرامج والأدوات المختلفة للمعرفة التي تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية لطلابها[٦٠].
- غياب الحماس تجاه العمل لدى بعض المعلمين، وضعف التزامهم بالسلوك التربوي تجاه طلابهم[٦١].
- جمود المناهج المقدمة داخل المؤسسات التعليمية وقصورها عن المواكبة، فمازالت المناهج المقدمة في المؤسسات التعليمية تشجع على أحادية الموقف التعليمي من قبل المعلم لا غير[٦٢].
- ضعف متابعة المعلمين للطلاب، والتواصل معهم الأمر الذي أدى إلى تعقد بيئة التعلم، وتنامي شعور عدم الرضاعن العملية التعليمية لدى بعض الطلاب[٦٣].

- تنامي الشعور لدى بعض المعلمون بأن النظام التعليمي غير قادر على تأمين الحياة الوظيفية لهم، وأن حياتهم الوظيفية في هذا القطاع لا تساعد على العيش بكرامة بشكل يحقق الرضا لهم ولأسرهم، مما أثر ذلك بالسلب على أدائهم التدريسي(٦٤).

ثالثاً: الآليات المقترحة لمواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم الابتدائي في مصر.

تركز هذه الآليات على محورين أساسيين وهما :

أ-**المحور الأول:** مواجهة ظاهرتي الرسوب والتسرب الطلابي في المرحلة الابتدائية للتخفيف من العبء الاقتصادي الصادر عنهما على النظام التعليمي وذلك باتباع الآتي:

١. الالتزام بالدستور، فهو الضامن لأن يصل التعليم المجاني للجميع بلا تمييز.
٢. تحري الدقة في اختيار المعلمين، واختيار أفضل الكفاءات للعمل في هذه المهنة، لكون المعلم هو الأداة الفاعلة في تنفيذ تعليم جيد ومدروس.
٣. ربط التمويل الحكومي المقدم للمدارس، بمدى قدرة المدارس على الاحتفاظ بطلابها، فالمدارس الأكثر جذباً للطلاب، وأقل معدلات في الرسوب والتسرب، تخصص لها ميزانيات حكومية للإنفاق على شئونها المختلفة، أكثر من المدارس التي عجزت عن الاحتفاظ بطلابها.
٤. ربط التمويل المقدم للمؤسسات التعليمية بدرجة احتياج المؤسسات التعليمية، فالمؤسسات التعليمية الأكثر احتياجاً، أو التي تقع في أماكن فقيرة أو ريفية، أو يتعلم فيها الفقراء تخصص لها ميزانيات حكومية للإنفاق، أكثر من المدارس التي يتعلم فيها الأغنياء.
٥. تقديم الدعم المالي الحكومي بشكل مباشر لمساعدة الطلاب الفقراء على مواصلة تعليمهم.
٦. معالجة الفشل الدراسي للطلاب بعمل خطط تعليمية، وبرامج عمل مكثفة لتنمية قدرات ومهارات كل طالب.

٧. تبني سياسة تعليمية تساعد على الانتقال السلس للطلاب من سنة دراسية إلى أخرى تلقائياً دون إخفاق أو رسوب.
٨. التزكيز على الدور التكاملي بين الأسرة والمدرسة، ومشاركة أولياء أمور الطلاب في كافة الشئون المدرسية الخاصة بأبنائهم.

ب- **المحور الثاني** : مواجهة الهدر في عمليات المختلفة النظام التعليمي بمختلف مراحله بما فيها عمليات التمويل والإنفاق، والعمل على رفع كفاءتها، للوصول إلى تحقيق أفضل استثمار في موارد التعليم ومخرجاته وذلك باتباع الآتي:

١. الالتزام بالدستور في وضع كافة قوانين إصلاح التعليم وسياساته وخططته لتجنبها الفوضى والعشوائية.
٢. رفع السيطرة المركزية للدولة على شئون التعليم، وإدارة كافة شئون التعليم بالمشاركة بين السلطة المركزية والسلطات الإقليمية والسلطات المحلية.
٣. تحري الدقة في اختيار القيادات التربوية، واختيار القيادات ذات الكفاءة العالية التي تستطيع تحقيق الاستثمار الأمثل في كافة موارد التعليم وإدارة شئونه بكفاءة.
٤. إخضاع كافة شئون التعليم إلى الرقابة والمساءلة والمحاسبة من قبل الجهات الرسمية ومن المجتمع .
٥. تحقيق الاستفادة القصوي من أموال المشاركة المجتمعية وإداراتها بواسطة هيئة متخصصة.
٦. تشجيع الثقافة الإنتاجية في مؤسسات التعليم، وتحويل المدارس إلى مدارس منتجة قادرة على تحقيق اكتفاءها المالي.
٧. رفع أجور المعاملين في قطاع التعليم، مع تخصيص مكافأت وحوافز على الكفاءة في الأداء والإنجاز.
٨. تقدير الاحتياجات التدريبية للعاملين في قطاع التعليم وعمل برامج التدريب وفقاً لتلك الاحتياجات.
٩. الدمج بين بعض المؤسسات التعليمية، لمواجهة الهدر في الموارد التعليمية المختلفة، وللتركيز على المهام، وتحقيق كفاءة الأداء، وزيادة القدرة على التنافسية.

١٠. تحقيق الاستفادة القصوي من الوسائل التكنولوجية الحديثة والنظم الإلكترونية، في إدارة شئون التعليم وإتمام مهامه، والرقابة على عملياته.
١١. مرونة التشريعات والقوانين الحاكمة للتعليم وقابليتها للتعديل والتغيير.
١٢. توافر بيانات ومعلومات واضحة وصحيحة من جهات حكومية متخصصة، توضح حال التعليم على اختلاف مراحله وواقعه، والانطلاق من هذا الواقع في وضع سياسات وخطط الإصلاح والتطوير.
١٣. إعادة هندسة العمليات الإدارية، وإعادة التصميم الجذري للعمليات والهياكل الإدارية القائمة لإعطائها شكلاً جديداً يؤدي إلى أداء الأعمال بدقة وبأقل تكلفة.
١٤. الربط بين كليات التربية والتعليم، وتولي كليات التربية مسئولية إعداد وتدريب وتنمية المعلمين مهنياً، والإشراف على المدارس.
١٥. الربط بين السياسة التعليمية والبحث العلمي التربوي، والأخذ نتائج تلك البحوث في صنع سياسات التطوير والتحديث للنظام التعليمي بكافة مراحله، وحل مشكلاته المختلفة.
١٦. إدارة الجودة الشاملة في التعليم بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية النظام التعليمي وذلك بتركيز كافة الخدمات التعليمية على تحقيق النمو الكامل لشخصية الطالب، تكريس جهود كل شخص في المؤسسة التعليمية للتحسين والتطوير المستمر للنظام التعليمي.
١٧. تحقيق الاستفادة القصوي من الأنشطة المدرسية وتوجيهها لتعليم وتدريب الطلاب على كيفية المحافظة على الموارد المدرسية على اختلافها.

المراجع :

(١) محمد بن عثمان الثبيتي: التخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء متطلبات العولمة، **المجلة التربوية**، الكويت، مج ٣٠، ع١٢٠، ٢٠١٦، ص٥٠.

(٢) علي صالح جوهر، ميادة محمد فوزي الباسل: متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر العلمي التاسع بعنوان التعليم والعدالة الاجتماعية**، كلية التربية جامعة سوهاج يومي السبت والأحد الموافق ٢٥-٢٦ إبريل، ٢٠١٥، ص٢.

(٣) كيشوري سينيغ: **تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم**، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، الجمعية اعامة للأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص١٦.

(٤) محمد صبري الحوت: الفقر وتمويل التعليم الجامعي دراسة في إشكالية التطوير، **المؤتمر السنوي الحادي عشر التعليم الجامعي العربي آفاق الإصلاح والتطوير**، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس، ج١، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٤٥٠.

(٥) عائشة محمد أحمد الجميل: **السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية مصر كحالة دراسية (٢٠٠١-٢٠١٠)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ٢٠١٨، ص ١٥٤.

(٦) محمد أحمد شاهين: تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول، **جريدة الحياة الجديدة**، شركة دار الحياة للطبع والنشر، رام الله، فلسطين، ع٧٤٨٤، ٢٠١٦، ص٩.

(٧) البنك الدولي: **تقرير التعلم مدى الحياة واقتصاد المعرفة العالمي تحديات البلدان النامية**، ترجمة محمد طالب السيد سليمان، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص١٤٤.

(٨) محمد السيد حسونة ، نادية جمال الدين : **التعليم الابتدائي في بعض الدول دراسة مقارنة** ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، شعبة بحوث المعلومات التربوية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ج _ د.

(٩) محمود كاظم محمود التميمي: **منهجية كتابة البحوث والرسائل في العلوم التربوية والنفسية**، دار الصفا للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٣، ص٢١.

(١٠) على حسين حورية: الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة في المدينة المنورة، **مجلة العلوم التربوية**، مج ٢٥، ع٢، ٢٠١٧، ص١٢٧.

(١١) سراء سالم داؤد الجرجوسي: مشكلات تمويل الجامعات الأهلية وكيفية معالجتها، أنموذج مقترح لتمويل الجامعات الأهلية في العراق، **مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، مج ٣٨، ع١٢١، ٢٠١٩، ص١٧٤.

(١٢) جمهورية مصر العربية: **قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم**، ص ص ٣:٦.

(١٣) حسين هاشم هندول الفتلي: أسباب ضياع وقت الطالب الجامعي من منظور الطلبة أنفسهم، **مجلة بابل (العلوم الإنسانية)**، العراق، مج ١٥، ع ٣، ٢٠٠٨، ١١٠٣.

(١٤) سلام بو جمعة: العوامل التعليمية لظاهرة الهدر التربوي في المدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي ولاية ورقلة نموذجاً، **مجلة دراسات نفسية وتربوية**، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ع ١٨، ٢٠١٧، ص٣.

(15) Shiba Prasad Rijal : Wastage In Primary Education Dropout And Repetition At Primary School In Palpa District, **The Third Pole Journal**, Vol.8-10, 2010, P43.

(١٦) موفق محمد دندن الخالدي: الإنفاق الحكومي والطلب على التعليم ما قبل العالي في الأردن، **مجلة الثقافة والتنمية**، س ٨، ع٢٤، ٢٠٠٨، ص٤٦.

(١٧) محمد إبراهيم سلمان: حجم الإنفاق العائلي على التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة للعام الدراسي (٢٠٠٥- ٢٠٠٦م)، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، كلية التربية جامعة الفيوم، ع٤، ج١، ٢٠١٥، ص٧٤.

(18) Biswajit Maitra and C.K Mukhopadhyay: Public Spending On Education Health Car and Economic Growth in Selected Countries of Asia and Pacific، **Asia- Pacific Development Journal** ,Vol.19, No.2, December 2012, PP20 -21.

(١٩) أحمد محمد نبوي حسب النبي: الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم بالدول المتقدمة تمويل التعليم وفقاً للمعدلات نموذجاً، **مجلة التربية المعاصرة**، س٣٣، ع١٠٢، ٢٠١٦، ص ١١٨.

(٢٠) فريد راغب محمد النجار وآخرون: الأزمات المالية في المنظومة التعليمية، **المؤتمر السنوي السابع إدارة الأزمة التعليمية في مصر**، كلية التجارة جامعة عين شمس، أكتوبر ٢٠٠٢، ص٢٤.

(٢١) نبيل عبد الخالق متولي: دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج٧، ع٢١، ٢٠٠١، ص٩٤.

(٢٢) ضياء الدين زاهر: الإنفاق على التعليم المصري وتمويله راسة تحليلية نقدية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، ع٤٠، ٢٠٠٦، ص٩٢.

(٢٣) وزارة المالية: **الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠**، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢٤) محمد إبراهيم أبو خليل: فاعلية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي وسبل ترشيده، **مجلة كلية التربية بالأسكندرية**، مج٢٠، ع٣، ٢٠١٠، ٧١.

(٢٥) أحمد محمد نبوي حسب النبي: تمويل التعليم في فرنسا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في إصلاح تمويل التعليم في مصر، **مجلة التربية المعاصرة**، س ٣٢، ع١٠١، ٢٠١٥، ص٩٣.

(٢٦) ضياء الدين زاهر: الإنفاق على التعليم المصري وتمويله راسة تحليلية نقدية، **مرجع سابق**، ص٩٥.

(٢٧) عقيل محمود محمود رفاعي: استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة**، مركز تطوير الأداء الجامعي وجامعة عين شمس، مج ٢، ديسمبر، ٢٠٠٥، ص٤٦٤.

(٢٨) كلادويل: تمويل التعليم في الدول النامية خيارات أمام صانعي القرار، ترجمة أحمد نبوي حسب النبي، **مجلة آفاق تربوية**، قطر، ع١٦، ٢٠٠٠، ص ١٩.

(٢٩) ضياء الدين زاهر: الإنفاق على التعليم المصري وتمويله راسة تحليلية نقدية، **مرجع سابق**، ص٩٨.

(٣٠) نبيل عبد الخالق متولي: دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل، **مرجع سابق**، ص ص ٩٣-٩٤.

(٣١) علي صالح جوهر، ميادة محمد فوزي الباسل: متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، مرجع سابق، ص١٢.

(٣٢)عائشة محمد أحمد الجميل: **السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية مصر كحالة دراسية (٢٠٠١-٢٠١٠)**، ص ص١٦٢-١٦٣.

(٣٣) ظلال محمد عادل سليمان: تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول دراسة ميدانية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، كلية التربية جامعة عين شمس ومركز تطوير التعليم الجامعي، ع٣٣، ٢٠١٦، ص ص ٣٠١-٣٠٢.

(٣٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك**، القاهرة، ٢٠١٥، ص٩ وص٢١.

(٣٥) محمد صبري الحوت: تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل لماذا المأمول في ضوء أحوال الواقع، **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، ع٨٧، ٢٠١٥، ص٤.

(٣٦) عقيل محمود محمود رفاعي: إشكالية إدارة التعليم العام وتوفير موارده في مصر رؤية مقترحة للعلاج في ضوء خبرات كل من الولايات المتحدة واليابان، **مجلة عالم التربية**، س٩،ع٢٥، ٢٠٠٨، ص١١١.

(٣٧) نبيل عبد الخالق متولي: دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل، **مرجع سابق**، ص٩٣.

(٣٨) أمل عبد الفتاح محمد: الخبرة الاسكتلندية في جودة التعليم المدرسي وإمكانية الإفادة منها في مصر، **مجلة التربية**، مج١٢، ع٢٤، ٢٠٠٩، ص٩٢.

(٣٩) أحمد نجم الدين عيداروس: تجويد إدارة الثقافة التنظيمية بمؤسسات التعليم الأساسي بمصر في ضوء مدخل إدارة التغيير، **مجلة التربية**، مج ٩،ع٢٠٠٦،١٨، ص٢٠.

(٤٠) علي صالح حامد جوهر وآخرون: المسئولية الاجتماعية كمدخل لتفعيل دور سياسات الموارد البشرية لتحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسات التعليمية، **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س١٩، ع ١٣١، ٢٠١٨، ص ٢٤١.

(٤١) محمد علي عليوة عزب، سعيد محمود مرسي: الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي المقومات والمعوقات والمقترحات دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية بالأسكندرية**، مج ٢٠، ع٤، ٢٠١٠، ص٢٩٢.

(٤٢) عبد العزيز بن عبدالله العريني: عوامل هدر الوقت المدرسي كما يراها مديرو التعليم العام في المملكة العربية السعودية، **مجلة كلية التربية جامعة عين شمس**، ع٣٤، ج٢، ٢٠١٠، ص٤٢٥.

(٤٣) غادة علي عبد المعطي: الإصلاح الإداري في مصر بين الواقع والمأمول، **مجلة التنمية الإدارية**، س٣٢،ع ١٤٩، ٢٠١٥، ص١٦.

(٤٤) علي صالح جوهر وآخرون: متطلبات تحقيق التميز بمدارس التربية الخاصة في سلطنة عمان، **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س١٩، ع١٣٢، ٢٠١٨، ص٨٦.

(٤٥) عمر محمد محمد مرسي: تصور مقترح لمتطلبات الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م في مجال البحث التربوي، **مجلة كلية التربية جامعة أسيوط**، مج٣٤،ع٢، ٢٠١٨، ص٦٠٨.

(٤٦) مها عبد الباقي جويلي: مقومات تطوير التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء الاتجاهات الحديثة دراسة مستقبلية، **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، ع٥٣، ج١، ٢٠٠٣، ص١٤٦.

(٤٧) محمد إبراهيم طه محمد خليل، محمد حسن أحمد جمعة: التخطيط لتحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000، **مجلة كلية التربية جامعة طنطا**، مج٦٨، ع٤، ٢٠١٧، ص ٢٤.

(٤٨) سوزان حسن أبو العينين: الفقر في الدول العربية الأسباب والسياسات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ع ٤، ٢٠٠٤، ص ١٢٩.

(٤٩) جمال علي خليل الدهشان: ملامح رؤية مقترحة بالبحث التربوي العربي ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر العلمي العربي الثامن الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية القيمة والإثر**، جامعة سوهاج، جمعية الثقافة من أجل التنمية، إبريل، ٢٠١٤، ص٤٧.

(50) Sylvia Musangi Samuel and Others: Influence Of School Based Factors On Educational Wastage In Public Secondary School In Machakos County Kenya**, International Journal Of Humanities Social Sciences**, Vol.7, No.1, January2017,P260.

(51) Regina K.Koume.Mwinzi : Causes Of Education Wastage And Mitigation Strategies In Public Secondary School

Kitui Central Sub County In Kitui County Kenya**, International Journal Of Academic Research In Education**, Issue1,e-Issue 2149-2931,Vol.3,2017, P31.

(٥٢) وائل قاسم راشد: دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العراق، مج٨، ع٢٩، ٢٠١٢، ص ٤١.

(٥٣) محمد محمدي محمد مخلص: تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، **المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي**، اليمن، مج ١٠، ع ٢٧، ٢٠١٧، ص١١.

(٥٤) حنان صلاح الدين محمد الحلواني: تطوير مفهوم القائد الجامعي في ضوء بعض الرؤى الحديثة لمفهوم القيادة، **مجلة كلية التربية جامعة عين شمس**، ع ٣٤، ج١، ٢٠١٠، ص١٠.

(55) PdianGhunShisha Lyngkhoi : Poverty Cause Of Wastage & Stagnation At Secondary School In Meghalaya**, International Journal Of Humanities & Social Studies** (IJHSSS) A peer-Reviewed Bi-Lingual Research Journal, ISSN 2349-6953(on line), ISSN 2349-6711(Print),ISSN-V, Vol. III, March 2014, P 343.

(٥٦) عبد العزيز عبد الله العريني: عوامل هدر الوقت المخصص للعملية التعليمية في المدارس الابتدائية من وجهة نظر مديريها، **المجلة التربوية**، الكويت، مج١٦، ع٦٢، ٢٠٠٢، ص ص ٢٥٤–٢٥٥.

(٥٧) أمل عبد الفتاح محمد: الخبرة الاسكتلندية في جودة التعليم المدرسي وإمكانية الإفادة منها في مصر، **مرجع سابق**، ص ص ٩١–٩٢.

(٥٨) محمد بن عبدالله المراعي: التسرب من السنة التحضيرية بجامعة نجران، **مجلة رسالة التربية وعلم النفس**، السعودية، ع٣٨، ٢٠١٢، ص ٢٤٧.

(٥٩) سلوى مصطفى محمد أحمد وآخرون: الاتجاهات الإدارية المعاصرة داخل مؤسسات رياض الأطفال، **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س١٦، ع١٠٤، ٢٠١٦، ص٢٥.

(٦٠) وائل وفيق رضوان، عمرو محمد حامد عيسى: تطوير صناعة القرار بالمؤسسات التعليمية في ضوء تحولات مجتمع المعرفة، **مجلة الثقافة والتنمية**، س١٦، ع٢٠١٦،١٠١، ص ٣٤٩.

(٦١) هاني محمد يونس: الإهدار التربوي صوره وأشكاله وطرق التغلب عليه رؤية مستقبلية، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ١٥، ٢٠١٨، ٤٥٣.

(٦٢) علي صالح جوهر، محمد حسن أحمد جمعة: متطلبات بناء مواصفة قياسية للمواطنة بمدارس التعليم العام بمصر، بحث مقدم إلى **المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر الدولي التاسع التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة**، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مج١، إبريل ٢٠١٨، ص٦٢.

(63) Pedro A. Willging , Scott D.Johnson: Factors That Influence Students Decision To Drop out Of On Line Courses**, Journal Of Asynchronous Learning Network**s, Issue3, Vol.13, 2009, P117.

(64) Deribe Debella Kebede and Others: Factors Contributing To Educational astage At Primary Level: The Case Of Lanfuro Worede Southern Ethiopia , **Global Journal Of Human Social Science (G)**, Version 1, Issue VI, Vol .XV 2015, P18.